

مرسوم

بشان التعديل الذى عمل فى سنة ١٩١١ بقرعة ميت يزيد الغربية
بناحية الحوض الطويل بمركز منيا القمح وبناحية ميت جابر بمركز
بليس بمديرية الشرقية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على قانونى نزع الملكية للنفعة العمومية الصادرين فى ٢٤
ديسمبر سنة ١٩٠٦ و ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وبعد موافقة رأى
مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - يعتبر من المنافع العامة التعديل الذى عمل فى سنة ١٩١١ بقرعة
ميت يزيد الغربية بناحية الحوض الطويل بمركز منيا القمح وبناحية ميت
جابر بمركز بليس بمديرية الشرقية طبقا للرسومات التى وضعت لذلك .
مادة ٢ - تقزع بالطرق المعتادة وحسب القواعد المتبعة ملكية الأرض
التى استدعاها العمل المذكور ولم يحصل الاتفاق عليها مع أربابها ومساحتها
٦ فدادين و ١٣ قيراطا و ٢٢ سهما بالتاحيتين المتقدم ذكرهما كما هو مبين
على الرسم الملحق بمرسومنا هذا ومدون بالكشفيين الملتحقين به أيضا .
مادة ٣ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ مرسومنا هذا
كل منهما فيما يخصه ما

مدربسراى عابدين فى ٩ جادى الثانية سنة ١٣٤٦ (٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود عثمان محزم ثروت

كشفي

بيان الأرض الزراعية المأخوذة لتعديل قرعة ميت يزيد الغربية الذى
أجرى فى سنة ١٩١١ بناحية الحوض الطويل بمركز منيا القمح
وبناحية ميت جابر بمركز بليس بمديرية الشرقية

(حسب المصوص بالفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون نزع الملكية)
ناحية الحوض الطويل بمركز منيا القمح :

حوض الحوض الطويل نمرة ١

نمرة ١ - قطعة مساحتها ٨ قواريط و ١٢ سهما .

الحد البحرى حدود ناحية الأعراس والشرق قرعة ميت يزيد الغربية والقبلى
جسر قرعة ميت يزيد الغربية والغربى باقى أطيان الوقف -

نمرة ٢ - قطعة مساحتها ٣ قواريط و ١٦ سهما .

الحد البحرى جسر قرعة ميت يزيد الغربية والشرق والغربى تقطعا تقابل
الحد البحرى بالحد القبلى والقبلى باقى أطيان الوقف .

مادة ٢ - على وزيرى الحفانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدربسراى عابدين فى ٢ رمضان سنة ١٣٤٦ (٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الحفانية رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود أحمد زكى أبو السعود ثروت

قانون رقم ١ لسنة ١٩٢٨

بفتح اعتماد اضافى ببلغ ٥٧٦ جنيبا بميزانية وزارة الأوقاف لسنة
١٩٢٦-١٩٢٧ لتسوية التجاوز الذى حصل فى جملة اعتمادات
قسم ٢ "معاشات ومكافآت الموظفين"

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية للأوقاف
الخيرية "قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين" اعتماد اضافى قدره
٥٧٦ جنيبا مصريا (خمسمائة وستة وسبعون جنيبا مصريا) لتسوية التجاوز الذى
حصل فى جملة اعتمادات ذلك القسم .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الأوقاف الخيرية فى السنة المالية
المذكورة .

مادة ٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدربسراى عابدين فى ٢ رمضان سنة ١٣٤٦ (٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الأوقاف رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب الغرابلى ثروت